سياسة حماية البيئة البحرية في الجزائر

من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

أ.كميلية سعداوي، طالبة دكتوراه المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
Kamelia-enssp@hotmail.fr

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع سياسة الجزائر لحماية البيئة البحرية بالتركيز على البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يهدف إلى تقليل الاضرار البيئية في المنطقة الساحلية بصفة عامة و البيئة البحرية بصفة خاصة، لذا حاولنا ابرازا أهمية هذه البيئة واهم الأخطار التي تواجهها في الجزائر ثم دور المخطط الوطني في حماية البيئة البحرية وقد ركزنا في هذا العنصر على المراحل و الظروف التي ادت الى صياغته، وتم التوصل في الاخير الى ان حماية البيئة البحرية يتطلب تضافر جهود كل القطاعات من القاعدة الى القمة، وإعادة النظر في الكثير من خطوطه التوجيهية خاصة تلك المتعلقة بكبح التصحر وإعادة تموقع المؤسسات، ضف إلى ذلك أهمية التقييم ،فالجزائر اليوم بحاجة ماسة الى افراز سياسات رشيدة قابلة للقياس.

الكلمات المفتاحية: بيئة بحرية، حماية، سياسة ، تهيئة الأقليم

Abstract:

This article deals with the Algerian policy of protection of the marine environment, focusing on the environmental dimension of the national spatial planning scheme which aims to reduce environmental damage in the coast in general and the marine environment in particular, for this we first emphasized the importance of the sea, then the dangers that threaten it in Algeria, then the role of the SNAT in the protection of the marine environment by focusing on the stages and the circumstances of its formulation finally It has been noted that the protection of this environment is a multi-sectoral and multidimensional domain, but it remains to review its guidelines, especially the one concerning the braking of littoralization and the repositioning of the institutions, without forgetting the importance of the evaluation because the Algeria today needs rational and measurable policies.

Keywords: Marine environment, protection, politics, spatial planning.

مقدمة:

تطل الجزائر على واجهة بحرية طولها 1622 كلم، تحتل فيها النظم البحرية مساحة 27998 كلم^2،بمقدار 4150 صنف من الكائنات الحية (MATET,2009,pp07-08) ،غير ان التمركز السكاني الكبير و المتزايد في المنطقة الساحلية الحق اضرارا وخيمة بهذه البيئة ، الامر الذي ادى بصناع القرار الى التفكير في سياسة لتجاوز هذه المشاكل.

ويندرج موضوع حماية البيئة البحرية في اطار السياسات العامة التي تتشارك فيها الدولة والجماعات المحلية وتتطلب التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية كما أنها تهم المجتمع الدولي ككل، لان الظاهرة البيئية ظاهرة عابرة للحدود و تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فكل سياسة ترسم في هذا المجال إلا ولها تأثير على الدول الاخرى.

من هذا المنطلق جاء المخطط الوطني لتهيئة الاقليم كأول سياسة تعبر عن مساعي وطموحات الدولة الجزائرية لإعادة رسم الخريطة الديمغرافية والصناعية للتراب الوطني، بهدف التقليل من الخطر المحدق بالبيئة البحرية، وذلك من خلال برامج العمل و الخطوط التوجيهية المنبثقة عنه. فما مدى مساهمة هذه المخطط في حماية البيئة البحرية؟

الاجابة عن هذه الاشكالية تكون من خلال الخطة التالية:

I. أهمية البيئة البحرية
II. المخاطر التي تهدد البيئة البحرية في الجزائر
III. المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ودوره في حماية البيئة البحرية

استنتاجات وتوصيات

I. أهمية البيئة البحرية

أ- **الأهمية الاستراتيجية :** جاء على لسان بيار روير Pierre ROYER في كتابه جيوبوليتيك البحار و المحيطات géopolitique des mers et des océans "**من يملك البحر يملك ألعالم** وقبله قال Walter Raleigh "**من يملك البحر يملك تجارة العالم، ومن يملك التجارة يملك الثروة ، ومن يملك ثروة العالم يملك العالم نفسه**"، فللبحر اهمية كبرى، بحيث ان اكثر من 80 % من التجارة العالمية تتم عن طريق البحر و 90 % من الاتصالات الدولية تستعمل الكابلات البحرية (Royer, diploweb,).

البحر مجال استراتيجي يستقطب اهتمام الدول باستمرار، فمن خلاله تتمكن من حماية مصالحها وإبقاء العدو ابعد ما يمكن عن الحدود البرية كما انه وسيلة سياسية يمكن للدولة من خلاله ابراز قوتها على الساحة الدولية، ضف الى ذلك البعد الدبلوماسي للفعل البحري ، فتواجد السفن الحربية في مياه أجنبية دليل على اهتمام هذا البلد بتلك المنطقة(Royer,2012,p81)،فالأمم اصبحت تتجه يوما بعد اخر الى البحر فمن دون التحكم في البحر من الصعب التحكم في الاقتصاد ومسايرة القوى الكبرى(Fiorina,2012)، فالقوة البحرية شرط اساسي لحرية التجارة، حماية المصالح ومقاومة كل أنواع الابتزازاتRoyer, diploweb).) .

ب- **الأهمية الحيوية:** للبيئة البحرية اهمية حيوية تتمثل في:

- تحقيق التوازن المناخي: فدرجة الحرارة النوعية المرتفعة للبحار يجعل منها بمثابة الة حرارية تعمل على تنظيم درجة حرارة الأرض، فتمتص أكبر قدر من حرارة اليابسة على الكرة الأرضية دون أن تتأثر هي و عندما تكون حرارة اليابسة منخفضة فإن البحار والمحيطات تفقد قدرا من حرارتها لتدفئة اليابسة بدون أي تأثير على حرارة البيئة البحرية بسبب حركة التيارات البحرية ومن ثم فهي عامل توازن و تلطيف للمناخ على ظهر اليابسة (عبد الوارث،2006،ص65).
- مصدر الأكسجين الذي تطلقه البلانكتونات النباتية الموجودة بنسبة كبيرة في المحيطات والبحار والمتمثلة في عليق صغير جدا ،هو المنتج الأول للأكسجين من خلال عملية التركيب الضوئي كما يعيد رسكلة غاز اكسيد الكربون من خلال إذابته في مياه البحار و المحيطات، ومحاصرته في الرواسب الكلسية التي تتراكم منذ ألاف السنين في قاع البحر(vrai ou faux,l'internaute)وبالتالي فالبحر ينتج أكثر من 80 % من الأكسجين ،ويمتص حوالي 100 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون أي ما يعادل 45 % في اليوم فقول أن الغابات رئة العالم هو أمر غير صحيح لأن الغابات تنتج الاكسجين و لكنها تستهلكه أيضا، فالعلاقة انتاج-استهلاك الاكسجين و استهلاك-انتاج غاز ثاني أكسيد الكربون متوازنة (Plus d'oxygène sur terre dans 100 ans) اذن فرئة الأرض هي البحر.
- مورد للماء العذب حيث أن البحار مصدر للمياه العذبة على اليابسة عن طريق تبخر مياهه ومن ثم سقوطها على شكل امطار أو بتحليتها بواسطة محطات مخصصة لذلك(أبو الخير،2012،ص89).

ت- **الاهمية الاقتصادية:**

- مصدر غذاء :تتم كل سنة اصطياد حوالي 90 مليون طن من السمك في العالم الذي يعد مصدرا للبروتينات الطبيعية للإنسان(Nation unis, p06) ،وقد اشارت المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة FAO انه في سنة 2010 انتاج المصائد العالمية سوف يتراوح ما بين 107 و 144 مليون طن في السنة و أن 30 مليون طن سوف تحول الى غذاء للحيوانات ليبقى ما بين 77 و 144 مليون طن فقط للاستهلاك الانساني(Nation unis, p13) .
- مصدر صناعات هامة: مثل استخراج معظم الزيوت التي تستعمل في صناعة الدهون والعديد من المواد الأولية التي يعتمد عليها في عدة صناعات منها صناعة الأدوية و المواد التجميلية و غيرها من الصناعات التي تستعمل زيوت السمك ومركبات الحيوانات أو النباتات البحرية المختلفة .
- طريق للمواصلات و والاتصالات حيث يعتبر البحر من اهم طرق المواصلات و يتجلى ذلك في الزيادة الكبيرة للإنتاج في قطاع صناعة السفن وتطورها رغم توفر طرق النقل الأخرى الجوية منها والبرية ولكن تبقى للبحر خصوصية في هذا المجال بسبب قلة التكاليف و قدرته على نقل الأوزان المختلفة. أما بالنسبة للاتصالات فان البحار و المحيطات عززت من قوة العلاقات الدولية بين دول المجتمع الدولي لأنها ربطت بين الدول خاصة بعدما تشعبت وتعددت مجالات التعاون الدولية، فقد ربطت الطرق البحرية بين الدول وسهلت الاتصال فيما بينها مما عزز

التجارة الدولية. وبما أن الدول في حاجة الى اتصال سريع و مستمر وجدت في البحار بيئة مناسبة جدا ووسيلة سهلة لذلك فتم استخدام وسائل الاتصال السلكية و اللاسلكية خاصة التلفونات و التلغرافات، إذ توجد في المجتمع الدولي قاعدة تتمثل في حرية القاء الأسلاك التلفونية و التلغرافية في البحر اضافة الى مد خطوط شبكات الانترنيت بين الدول والقارات(أبو الخير،2012،ص 87)، حيث ان 90 % من الاتصالات الدولية تتم عن طريق هذه الكابلات(Royer,2012,p52).

- مصدر للطاقة والثروات المعدنية الأحرى إذ تحتوي على النفط و الغاز الطبيعي الذهب ، القصدير، الماس، الحصى والرمل، بحيث وقد قدرت القيمة الاقتصادية للمعادن الموجودة في قيعان البحار بحوالي بليون دولار في السنة، فبالنسبة للانتاج العالمي نجد ان البترول المستخرج من البحر انتقل من 13،5 مليار برميل في اليوم في بدايات الثمانينات الى 18,6 مليار برميل في اليوم في منتصف التسعينات بزيادة تقدر ب 37 %، وفي نفس السنوات انتقل انتاج الغاز المستخرج من البحر من حوالي 1000 مليار م^3 الى 1268 مليار م^3 في اليوم أي بزيادة قدرها 27 % وفي السنوات الاخيرة فان حوالي 30 % من الانتاج العالمي للبترول ونصف الانتاج العالمي من الغاز يستخرج من قيعان البحر(Nations Unis, p06).
- مصدر للثروات المعدنية الاخرى والأملاح التي قدرت بحوالي 166 مليون طن في الميل مكعب من مياه البحر و يأتي ملح الطعام كلور الصوديوم على راس هذه الأملاح اذ تبلغ نسبته حوالي 85 % من اجمالي كمية الاملاح الذائبة في البحار و المحيطات وتبلغ نسبة استهلاك العالم منه ما يزيد عن 35 مليون طن سنويا اذ يتم الحصول عليه من تجفيف مياه البحر تحت اشعة الشمس(سكندري،1995،ص31)، كما ان كمية الالومنيوم الموجودة في باطن البحار تقدر بحوالي 48 بليون طن أي ما يكفي العالم لمدة 20 الف سنة بينما احتياط اليابسة تكفي العالم لمدة 10 اعوام فقط وتقدر كمية النيكل حوالي 15 الف بليون طن أي ما يكفي العالم لمدة 200 الف عام و احتياط اليابسة من هذا العنصر لا تتجاوز ما يكفي الحاجة العالمية لمدة 40 عاما فقط(نعمان،2004،ص02)، اضافة الى النحاس و الكوبلت و الحديد و الفسفور (عبد الوارث،2006،ص27)، هذا وعلى غرار مصادر الطاقة التقليدية مثل الغاز و البترول فان البحار والمحيطات تضم عناصر اخرى من الطاقات الجديدة و بكميات معتبرة متمثلة في استعادة المكونات المجمدة للميتان (hydrate de methan)، بحيث يمكن ان نجد حقول ضخمة على عمق يتراوح 180 الى 450 متر تحت قاع البجر ويشكل هذا مجال ثري جدا للبحث، بحيث ان قيمة هذه المادة لا تقدر اذ يتوقع العلماء انه يمكن ان تضم ضعف الكربون العضوي الموجود في مجموع حقول البترول و الغاز و الفحم المسترجع و غير المسترجع في العالم بأسره (Nations Unis, p06).
- السياحة: بحيث توفر العديد من مناصب الشغل و تدر أموالا هائلة للدول التي تحسن استغلالها، فعلى سبيل المثال نجد في جزر كاي بفلوريدا مثل هذا النوع من السياحة خاصة تلك المتعلقة بالشعاب المرجانية تدر 1،2 مليار دولار كل عام (سكندري،1995،ص31).

فالاستفادة الانسانية من الحوافز الاقتصادية للبحار تقدر بالعديد من الترليونات من الدولارات في السنة (Natioanl Fish and Wildlife Foundation,p03).

II. المخاطر التي تهدد البيئة البحرية في الجزائر:

- التغيرات المناخية التي تؤدي الى رفع مستوى ودرجة حرارة و حموضة مياه البحر الامر الذي اثر على التنوع البيولوجي البحري وادى الى انتشار بعض الكائنات الغازية الطحلبية المسماة caulepra racemosa القادمة من المحيطين الهندي والاطلسي في كل من سواحل بني صاف ،عين بنيان وسيدي فرج. هذه الكائنات تؤثر على الموارد البحرية وصحة الانسان من خلال نقل السموم عبر السلسلة الغذائية اضافة الى تواجد بعض قناديل البحر بصفة فصلية سجلت ما بين 2005-2006 في كل من سواحل الجزائر العاصمة وازفون. زيادة الى انقراض بعض الكائنات البحرية، وتغير لون المرجان بسبب التلوث وارتفاع درجة الحرارة (MATET ,2009,p22).
- الاستغلال المفرط للموارد البحرية: فحسب بعض التقديرات فان المساحة البحرية القابلة للاستغلال تقدر ب 9،5 مليون هكتار، استغلت منها سوى 2،2 مليون هكتار، بحيث سجل استغلال مفرط في المناطق الساحلية التي تبعد اقل من 200 م، بمقدار 26 صنف، و هذا التهديد مس كل من سمك التونة، سمك السردين، جراد البحر، الانشوجة و السمك الابيض. ولهذا فانه في عام 2029 سوف تنخفض الموارد البحرية في الجزائر بنسبة 30 % (MATET , 2009, p24) .
- التلوث من مصادر برية: ان التواجد السكاني الكبير على طول الساحل الجزائري وتمركز الجزء الاكبر من النشاطات الاجتماعية -الاقتصادية في هذه المنطقة خاصة في المجمعات العمرانية الكبرى: الجزائر العاصمة، وهران وعنابة، اضافة الى الاقطاب الصناعية في كل من ارزيو، بجاية وسكيكدة (Grimes,2004,p25)،حيث بلغ تمركز الوحدات الصناعية ب 51 %،خاصة في ضواحي العاصمة و التي قدرت ب 25% (MATET ,p25)،اضافة الى ان الشبكة الهيدروغرافية التي تصل الى البحر تضم 31 واد اهمها واد الحراش، واد الحميز، واد الصومام، واد سيباو، واد سيبوس وغيرها، كل هذه الوديان تمد البحر بمختلف انواع الملوثات الناجمة عن نشاطات الانسان خاصة الزراعية والصناعية(Grimes,2004,p25) دون ان ننسى قنوات الصرف الصحي التي تضخ يوميا الى البحر مياه مليئة بالملوثات والمكروبات.
- السياحة الساحلية: حيث اننا نجد 174 منطقة توسع وموقع سياحي zones d'expansion et sites touristiques (ZEST) اي ما يمثل نسبة 80% في الولايات الساحلية الاربع عشر 14(MATET,p25)، الشئ الذي ادى الى زيادة تأزم الوضع في البيئة البحرية خاصة مع ثقافة الاهمال واللامبالاة التي تؤدي الى تراكم النفايات بمختلف انواعها والتي تنتهي في البحر.

III. المخطط الوطني لتهيئة الاقليم و دوره في حماية البيئة البحرية :

1. **مضمون المخطط الوطني لتهيئة الاقليم** (الجريدة الرسمية للمناقشات، 2010،ص18):

يعتبر هذا المخطط اول سياسة لتهيئة الاقليم الجزائري منذ الاستقلال يتكون من 17 كتاب خصص كل واحد منها لتحليل موضوع محدد (الجريدة الرسمية لمناقشات، 2010،ص18).

يتفرع عن هذا المخطط:

- ✓ 20 برنامج عملي اقليمي على المستوى الوطني، تلتزم الوزارات بتحضير 20 مخطط توجيهي قطاعي تشمل الموارد المائية، السكك والحديدية الطرقات، الموانئ، المطارات والجامعات وغيرها من المشاريع الأساسية أما على المستويين الاقليمي والمحلى فهو يتسع الى تسعة مخططات للبرمجة الاقليمية لتهيئة الإقليم تجمع في اعدادها عددا من الولايات المتجاورة التي تتقاسم المشاكل نفسها وتبحث عن حلول مشتركة لها.
- ✓ أربعة مخططات توجيهية لتهيئة الحواضر الأربع الكبرى وتأهيلها وهي الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابه.
- ✓ 48 مخططا لتهيئة الاقليم على المستوى المحلي (ولائية) تشمل كل ولايات الوطن.

2. **أهداف المخطط الوطني لتهيئة الاقليم** (قانون رقم 10-02،2010،ص 23) :

- تنمية الهضاب العليا والجنوب بما فيه الكفاية، (توفير شروط حياة ملائمة ومناصب شغل دائمة) قصد جذب السكان إلى هذه الأقاليم واستقرارهم الدائم فيها.
- اعادة هيكلة النظام الحضري واقامة علاقات جديدة بين الساحل- الجبل.
- دفع النظام الحضري إلى القيام بدور المحرك الأول للتنمية الاقتصادية الوطنية مع ضمان حياة نوعية لسكانه والحفاظ على رأس مال المنطقة من الموارد الطبيعية وأوساطها.
- العمل على جعل جبال التل منطقة وسيطة بين الساحل والهضاب العليا.

3. **البيئة التي صيغ فيها المخطط**

البيئة الدولية :

جاء هذا المخطط في ظل ظروف دولية تميزت بتباين الفجوة التنموية بين العالمين الشمالي والجنوبي وحاجة الجزائر الى توسيع فرص التنمية وخياراتها وبروز اهمية تهيئة الاقليم في جذب وجلب الاستثمارات في اطار ما يسمى بالتنمية المستدامة(قانون رقم 10-02،2010،ص 23) ، اضافة الى المفاهيم والأفكار الجديدة التي فرضتها العولمة ألا وهي الادارة والحكم الراشد للإقليم وتنمية الاقليم الثلاثي الأجزاء الذي يضم: الاستدامة في التنمية والحفاظ على راس المال والطبيعة و التراث الثقافي ،تفعيل التنمية في سوق عمل تنافسية ،الانصاف و التضامن في تقاسم التنمية وحسن توزيعها بين التشكيلات الكبرى للوطن. (قانون رقم 10-02، 2010،ص 23),

البيئة الداخلية:

تمركز سكاني كبير في المنطقة الساحلية و ما يترتب عنه من اثار: اذ تعتبر منطقة الجزائر الساحلية أكثر المناطق استقطابا للعيش وتمركزا للسكان وذلك بسبب موقعها الجغرافي المناسب أكثر لنشاط الانسان الاقتصادي والتجاري والذي يمنحها من ثم حيوية أكبر. أضف الى ذلك تمركز أهم المؤسسات الاقتصادية والسياسية في هذه المنقطة الشيء الذي يجعلها قطب استقطاب لمختلف الفئات الاجتماعية بامتياز. لكن هذا التسحل شكل ضغطا على هذا الجزء الذي لا يمثل سوى أربعة بالمائة (04%) من الاقليم الوطني ويقيم فيه ثلاثة وستون بالمائة (63%) من السكان، في حين يتوزع ثمانية وعشرون بالمائة (28%) في الهضاب العليا على مساحة تسعة بالمائة (09%) ،أما المنطقة الجنوبية التي تمثل مساحة سبعة وثمانون بالمئة (87%) من الإقليم فإنها لا تستقطب سوى تسعة بالمائة (09%) من النسبة الاجمالية للسكان هذا التمركز السكاني وأنشطتهم في الشريط الساحلي احدث اختلالات مكلفة للمجتمع كما أدى الى ضغوط قوية في استخدام الموارد الاساسية (قانون رقم 10-02، 2010،ص 23),

- اضرار بالبيئة خاصة البحرية منها التي اصبحت مفرغة لمختلف انواع النفايات البشرية المنزلية والصناعية.
- موارد طبيعية محدودة تعرف منحنى تنازلي (الجريدة الرسمية للمناقشاة، 2010،ص17).
- زيادة تكلفة الاضرار البيئية والتي قدرت ب(5،2%) من الناتج الداخلي الخام؛ أي ما يعادل مليارين وستة مائة مليون (2.6) دولار أمريكي (قانون رقم 10-02، 2010،ص 14),.
- استمرار نمو سكان المناطق الساحلية بسبب الهجرات القادمة من المناطق الداخلية، اضافة الى التعمير المفرط للساحل الامر الذي تطلب اعادة التوازن بين التركيبات الرئيسية للتراب الوطني أي انشاء خريطة جغرافية للتراب الوطني (قانون رقم 10-02، 2010،ص 23),

4. مراحل اعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم:

- ✓ **مرحلة التشخيص:** فيها يتم تحديد الخلل او المشكلة الاساسية التي ادت الى صياغة هذا المخطط الا وهو التمركز السكاني الكبير في المنطقة الساحلية وما انجر عنه من اضرار على البيئة والتنمية بصفة عامة هذا من جهة من جهة اخرى تناقص الموارد الطبيعية .
- ✓ **مرحلة صياغة البدائل:** بعد تشخيص المشكل تم صياغة العديد من البدائل وقد تمت هذه العملية بعد تشاور دام اكثر من خمس سنوات، في كل ارجاء الوطن (الجريدة الرسمية للمناقشات، 2010،ص18).، في اطار نقاش وطني منظم في شكل ملتقيات، ضمت اكثر من 1000مشارك من مختلف مناطق البلاد، بإشراك الفاعلين المحليين، القطاع الخاص و المواطنين(الجريدة الرسمية للمناقشات،2010،ص20).تم من خلالها تم صياغة اربع سيناريوهات و هي التوازن الطوعي، دينامية التعاون، الاقليم التنافسي، الاقليم المتناثر ثم اختير احسن بديل والمتمثل في التوازن الاقليمي والتنافسية الذي يوفق بين اعادة التوازن المستدام بين التركيبات الرئيسية للإقليم وتكييف الاقاليم مع متطلبات اقتصاد العصر، ولا تقتصر حركية توازن الاقاليم على اعادة التوازن بين الساحل والداخل فقط بل ترمي أيضا الى اقامة التوازن بين الحضري والريفي إضافة إلى توازن الإقليم المستدام. ويتمثل الهدف في التوصل الى تنظيم يساعد قواعد قوى السوق والابتكار، قصد تكييف إقليم الوطن مع متطلبات التنافسية، ومع مجتمع المعرفة (الجريدة الرسمية للمناقشات، 2010،ص40)..

يتفرع عن البديل المختار مخططات عمل يتم من خلالها بطريقة مباشرة او غير مباشرة حماية البيئة البحرية من خلال الخطين التوجيهيين الاول و الثاني والبرامج المنبثقة عنهما.

مرحلة تنفيذ المخطط (قانون رقم 10-02، 2010،ص 109).:

تنقسم عملية التفيذ الى مرحلتين:

المرحلة الاولى (2010- 2015) : وهي مرحلة الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الاقليم مع الصعود القوي للشركاء العموميين والخواص وفيها تهيمن السياسة الطوعية للدولة من خلال تجسيد المخططات التوجيهية القطاعية قصيرة ،متوسطة وطويلة الامد، والمعدة في اطار مخطط انعاش و دعم النمو والمخطط الخماسي، هذه المرحلة ستعرف الانتقال من السياسة الطوعية الى تقوية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال هذا المخطط.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد 2015: تتميز بمشاركة اكثر اهمية للقطاع الخاص في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ضمن منطق الشراكة العمومية و الخاصة المدعمة، وتلعب الدولة دورا متزايدا في الضبط والتحكيم الذي اصبح ممكنا من خلال وضع مختلف ادوات تهيئة الاقليم، وستكون للفاعلين الاخرين من الجماعات الاقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فرصا للقيام بأعمال هامة.

و تستمر الدولة في ضمان اربع وظائف هامة في ميدان تهيئة الاقليم وهي:

- ❖ تحديد وتجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم مع الاقتصار على تقديم الاطار العام و التوجهات الكبرى.
- ❖ المرافقة والتوجيه بصفة محددة وطبقا للإمكانيات التقنية والمالية.
- ❖ الضامن للتضامن الوطني والاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ محفز وشريك .

ادوات التنفيذ ((قانون رقم 10-02، 2010،ص ص109 -110).:

- برامج العمل الاقليمي
- هياكل الدعم والمتمثلة في وضع وسائل خاصة بهذه السياسة مالية تقنية وبشرية
- التمويل: والذي يتم من خلال:
  - ✓ الصندوق الوطني للتهيئة وجاذبية الاقليم **FNAAT**
  - ✓ علاوات تهيئة و تنمية الاقليم **PADT** وهي علاوات موجهة للمستثمرين الذين ينشئون و يحافظون ويطورون الانشطة في مناطق بأهداف تهيئة الاقليم.
  - ✓ عقود تنمية الإقليم: هي عقود بين الدولة والجماعات المحلية والشركاء الاقتصاديين قصد انجاز الاعمال والبرامج المحددة انطلاقا من المخططات التوجيهية

مرحلة التقييم:

المخطط الوطني لتهيئة الاقليم غير قابل لتقييم تكلفته، فالرهان الاكبر هو ان يكون قابلا للتطبيق من خلال الانسجام بين تشخيص المشكل والحل، وان يكون قابلا للتمويل من خلال الانتقال من اقتصاد ريعي

الى اقتصاد داخلي يقوم على خلق الثروة الذي يتطلب تطور تكنولوجي ومنافسة عالمية (قانون رقم 10-02، 2010،ص109)،.

مخطط يمثل مراحل اعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم

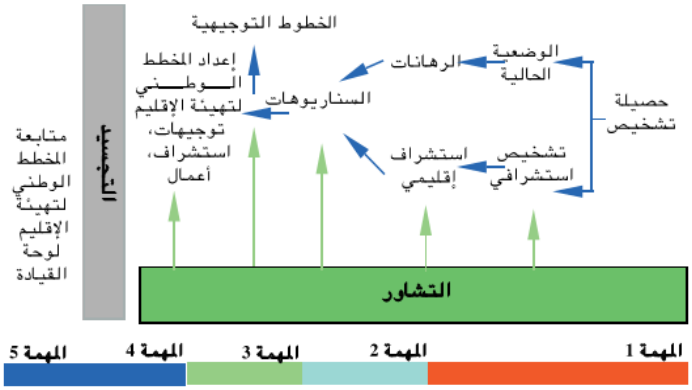

المصدر: قانون رقم 10- 02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، ج ررقم 61 المؤرخة في 21 اكتوبر 2010، ص 117.

5. مخططات العمل لحماية البيئة البحرية :

- **الخط التوجيهي الاول للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم "نحو اقليم مستدام":**

يهدف هذا الخط التوجيهي الى بناء اقليم مستدام يقيم علاقة متينة بين تهيئة الاقليم والديمومة ويجعل من هذه الاخيرة انشغالا أوليا لأي تدخل في ميدان التهيئة ((قانون رقم 10-02، 2010 ،ص45)..

برامج العمل:

- برنامج العمل الاقليمي رقم 03 الانظمة البيئية " **les écosystemes PAT3**" (قانون رقم 10-02، 2010،ص 54)..

تثمين الساحل وحمايته:

يوصي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم انطلاقا من نتائج الدراسة الوطنية للمسح العقاري للساحل بما يلي:

أ- تصنيف وتهيئة إحدى عشر (11) حظيرة بحرية وبرية إلى آفاق 2030.

اثنان (02) منها بالنسبة إلى فضاء شمال- وسط

وأربعة (04) بالنسبة إلى فضاء شمال- غرب

وخمسة (05) بالنسبة إلى فضاء شمال- شرق

ب- تصنيف وتهيئة إحدى وعشرون (21) محمية بحرية وبرية إلى آفاق 2030.

ثماني (08) محميات بالنسبة إلى فضاء شمال- شرق
وسبع (07) منها بالنسبة إلى فضاء شمال- وسط
وست (06) بالنسبة لفضاء شمال- غرب

- برنامج العمل الاقليمي رقم 04 المخاطر الكبرى"4 **Les risques majeursPAT** :
  - ❖ تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات المخاطر:

يتعلق الآمر على الصعيد الاقليمي الكلي بالحد من التمركز العمراني في المناطق التلّية؛ وخاصة على شريط الشاطئ كونها منطقة حساسة(قانون رقم 10-02، 2010،ص 55)،

- **مخطط الحد والتكيف مع المخاطر المناخية:** يندرج هذا المخطط ضمن برنامج العمل الاقليمي رقم 04،بحيث يسعى الى تجنيد مجمل المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين للمساهمة في محاربة الاحتباس الحراري من خلال وضع آليات تطبيق "بروتوكول كيوتو"، والاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية(قانون رقم 10-02، 2010،ص 56)،من خلال تبني اجراءات تخفيف انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة التغيرات المناخية، الحل هو اطلاق أبراج شمسية وتعميمها وطاقات الرياح كمحطات كهربائية حقيقة للمستقبل خاصة في الجنوب والهضاب العليا وقبل ذلك تنصيب هذه المحطات في منطقة "بوغزول"، كمشروع نموذجي ولأغراض تجريبية لمدينة المستقبل(قانون رقم 10-02، 2010،ص 56) .

◆ **الخط التوجيهي الثاني لتهيئة الاقليم - انشاء ديناميات اعادة التوازن الاقليمي:**

ويتمثل هذا المخطط في:

- وضع استراتيجية لإعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية(قانون رقم 10-02، 2010،ص 59)، قادرة على تعميم عملية تنمية الساحل على مجمل الشريط ألتلي وتعتمد هذه الاستراتيجية على انشاء مدن الربط للتل بديلا لتمركز التنمية في المدن الكبرى وحدها.
- تنمية طوعية للهضاب العليا تتمثل في تدعيم الانظمة الحضرية عبر مدن التوازن ومدن الربط في الهضاب العليا وعلى تنمية قواعدها الانتاجية وتعزيز تواصلها الدائم مع مجمل الإقليم مع تطوير قدراتها الخاصة بما يمكنها من إقامة علاقات متوازنة مع منطقة الشمال بعيدة عن التبعية الأحادية.
- تنمية طموحة للجنوب تقوم على تثمين موارده الهامة المنجمية منها على الخصوص وجعل الجنوب من ثم فضاءا جذابا للاستثمار وللإعمار والاستقرار الدائم للسكان مما يمكنه من تدعيم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال.
- **برنامج العمل الاقليمي رقم 06 - كبح التسحل و توازن الساحل-**:(6 PAT) **Le freinage de la littoralisation**

– اعادة هيكلة عميقة لفضائي الساحل والتل:
- ☜ تأطير الساحل وتوجيهه
- ☜ ضمان وصول الجميع الى البحر
- ☜ تهيئته لاستغلال متنوع ونوعي.

☜ تحديد شروط تعمير جديدة في العمق التّلي.

1. تحديد فضاء الساحل وتعميره ومراقبته، مع كبح التوسع العمراني الطولي للمدن الشاطئية:

تفادي التعمير المستمر لرقع كاملة من هذه المنطقة خلال 20 سنة المقبلة، وذلك بتحديد ومنع التوسع الطولي للمساحة المعمرة للتجمعات الواقعة على طول الساحل التي بلغت أو تجاوزت ثلاث (03) كم، ويشمل كبح التوسع العمراني هذا على المستوى الوطني تسعة وثلاثون (39) تجمعا سكنيا تم تعريفها من قبل الهيئة القائمة على عملية مسح الساحل في اثنين وتسعون (92) بلدية شاطئية (قانون رقم 10-02، 2010،ص 61).

2. الابقاء على نوافذ ساحلية طبيعية بمسافة خمسة (05) كم:

تحديد وتجسيد المسافة بين التجمعات المجاورة في الساحل التي بلغت خمسة كيلومترات أو تجاوزتها. ويتعلق الامر بكبح تجاوز خمسة وتسعون (95) تجمعا سكنيا شاطئيا، تم تحديده في عملية المسح الساحلي، على مستوى واحد وثمانون (81) بلدية ساحلية(قانون رقم 10-02، 2010،ص 62) .

3. كبح توسع التجمعات السكنية في الوسط الفلاحي والمحافظة على الاراضي الفلاحية قانون رقم 10-02، 2010،ص 62).

- توجيه توسع المراكز الحضرية الموجودة نحو المناطق البعيدة عن الشاطئ(نحو المرتفعات)، و تشجيع التعمير في العمق.
- استعمال وتثمين الساحل مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاطه.
- حيازة و استعمال الاراضي الساحلية مع الحفاظ على الفضاءات البرية والبحرية البارزة والأوساط الضرورية للحفاظ على التوازن الطبيعي.
- منع التعمير قرب الشاطئ على مسافة تتراوح بين مائة وثلاثمائة متر (من 100 الى 300 م)، وكذلك منع شق طرق موازية للشاطئ وبالقرب من خطه، على مسافة تتراوح بين ثمانمائة متر وثلاثة كيلومترات (800 م إلى 03 كلم)، وذلك من أجل عدم تشجيع هذا النوع من التعمير، والتخفيف من ثم في حركة المرور التي تشوه المواقع السياحية والمناظر الطبيعية وتزعج رواد هذه المواقع.
- توجيه أية تنمية قد يكون لها اثر على الساحل وحل نزاعات شغل الفضاء بين مختلف الأنشطة، وتعميم دراسات الاثر على البيئة بصفة مسبقة قبل اعتماد مشاريع جديدة تقع على الساحل.

4. اعادة توجيه و نشر التعمير بعمق في المرتفعات:

تم وضع برنامج للحث على التواجد داخل التل،ويعتمد هذا البرنامج على ترتيبات تحفيزية وتعويضية ويقترن ببرنامج نقل بعض الانشطة أو الخدمات المتواجدة حاليا في منطقة الساحل الى أعماق التل (قانون رقم 10-02، 2010،ص 62)

5. انشاء المدن الجديدة لفك الاكتظاظ وربط هذه المدن ببقية المدينة الكبرى بواسطة هياكل نقل واتصالات فعالة؛ خاصة الطرق والسكك الحديدية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال(قانون رقم 10-02، 2010،ص 62).

- سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، سيدي عمار والناصرية (الجزائر العاصمة)
- عقاز، راس فلكون (وهران).

- برنامج العمل الاقليمي رقم 09 - تغيير تموقع الانشطة والتمركز الاداري (PAT 9) **La délocalisation des activités et la déconcentration administrative**. (قانون رقم 10-02، 2010،ص 62)

1. تغيير مواقع مؤسسات الإنتاج:

قد تم التعرف على 08 مؤسسات مصنفة ذات مخاطر كبرى بهدف تغيير مواقعها تتواجد في تجمعات ذات كثافة سكانية كبيرة والمتمثلة في: (قانون رقم 10-02، 2010،ص 67) :

أ- الوحدتين الانتاجيتين للكلور في بابا علي في العاصمة وفي مستغانم
ب- مركز تعبئة الغاز في الخروبة
ت- المحطة الكهربائية في باب الزوار
ث- مراكز تحزين وتوزيع المحروقات في عنابة وباتنة
ج- وحدتي انتاج التبغ والكبريت في باب الواد ومحمد بلوزداد (بلكور سابقا).

2. اعادة تموقع المؤسسات الادارية
3. ترتيبات تحفيزية لاعادة التموقع

وقصد مساعدة المستثمرين على إعادة التموقع في الهضاب العليا تم انشاء صندوق وطني لتهيئة الاقليم في اطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

2. اعادة تموقع المؤسسات الادارية:

- دعم الادارات الموجودة وأهمها : فروع الولايات القطاعية والمصالح الولائية ؛ خاصة على مستوى مدن عواصم الولايات
- اعادة تموقع بعض المصالح الادارية المركزية للمؤسسات العلمية؛ خاصة منها مراكز البحث والمدارس العليا...الخ

3. ترتيبات تحفيزية لاعادة التموقع:

- المساعدة في تهيئة الاقليم : (تأخذ شكل مساعدة مالية لكل منصب عمل تمت اعادة تموقعه)
- المزايا الجبائية : يمكن ان تمنح هذه المزايا للمؤسسات التي تمت اعادة تموقعها وذلك في شكل أراضي ومباني.
- القروض بنسب منخفضة : يمكن للمؤسسات الراغبة في الاقامة في مناطق ذات اولوية في تهيئة الاقليم من الحصول على قروض بدون فائدة.

وفيما يلي قائمة لمشاريع إعادة التموقع المرتقبة(قانون رقم 10-02، 2010،ص 67)

قد تم تحديد أول انتقاء استدلالي للتجهيزات الصناعية المرشحة لاعادة التموقع وذلك قبل تحديد استراتيجية شاملة في هذا الميدان ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- مسلخ حسين داي (الجزائر).
- المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت (الجزائر).
- مؤسسة صناعة الكلور (بابا علي الجزائر).
- موبيدال بني مراد(البليدة).
- مستودع نفطال –المتعدد المواد- (الخروبة).
- المحطة الكهربائية باب الزوار.
- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة – ميناء الجزائر-
- وحدة صناعة الزفت –قسنطينة-.
- مركز غاز البوتان المميع القالة – الطارف-
- الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت عنابة .
- نفطال – تخزين البنزين- عنابة .
- مركز التعبئة –نفطال- ميناء بجاية .
- وحدة الدباغة و الجلود وهران/ المنطقة الصناعية.
- مستودع الغاز الصناعي – المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي وهران/ المنطقة الصناعية.
- مستودع مبيدات الحشرات (اسميدال) و هران / المنطقة الصناعية.
- المستودع المتعدد المواد- نفطال- وهران / المنطقة الصناعية.
- وحدة الصهر وهران.
- وحدة صباغة النسيج (سوتيناف/سوتاكس) وهران- مركز المدينة-
- المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت و هران – مركز المدينة –
- وحدة صناعة الكلور مستغانم –طمي الزئبق-
- المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت – مركز مدينة مستغانم-
- وحدة البنتونيت – مواد ازالة الدهون و الالوان- ميناء مستغانم.

استنتاجات و توصيات

رغم ان هذا المخطط كان علميا من حيث الاعداد بداية بالتشخيص للواقع ثم جمع البيانات و المعلومات و التشاور بين مختلف الفئات من جماعات محلية و قطاع خاص و ذوي الخبرة في المجال اضافة الى المواطنين ثم اختيار البديل الافضل، إلا انه في حقيقة الامر نظري أكثر منه عملي، فالتواجد السكاني وتمركزه في المناطق الشمالية راجع إلى العديد من العوامل منها البحث عن الامن في الحقبتين الاستعمارية، والعشرية السوداء. فهو اذن فكر موروث، فهل نستطيع بين ليلة وضحاها ان نغير نمط تفكيري ما، وان كان الامر كذلك فان اعادة نشر السكان في كامل الخريطة الوطنية ليس بالأمر السهل اذ لا بد من توفر مؤشرات **الجذب والتنافسية وعدالة المجال**، وذلك بتصميم **اقليم مستدام وذكي**، أي خلق مدن تتصف **بعوامل الجذب و تنافسية المجال وفعالية الاستثمار الاجتماعي** بالتركيز على **عدالة الاقليم و لا مركزية القرارات في اطار وحدة السياسات** (مصيطفى،2016،ص ص 115،116،117).

الشئ الاخر الملفت للانتباه هو هل يمكن ان نوفر في المناطق الداخلية الامكانيات والوسائل التي تم توفيرها في المناطق الساحلية؟. خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة، ثم يجدر بنا الحديث عن تنمية المناطق الجنوبية لتكون أيضا مصدر استقطاب لكن الواقع انه ما دام الجنوب بعيد عن العاصمة، فانه يبقى متأخر الشئ الذي يدفعنا الى التفكير في امكانية تغيير مقر العاصمة الى المناطق الداخلية مثلا الجلفة لتكون نقطة ربط وتوزيع بين الاتجاهات الاربعة للخريطة الجغرافية.

ان الدولة اليوم في ظل الظروف الحالية بحاجة ماسة الى افراز سياسات عامة جيدة لا تجد فقط حلولا للمشاكل الانية انما تحمل في طياتها حلولا للتناقضات التي يمكن ان يفرزها ذلك الحل وتكون قابلة للقياس اي يمكن قياس الوقت والإمكانيات المسخرة، فرغم ان هذا المخطط يحمل افكارا وأهدافا جيدة من اجل حماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية إلا اننا اليوم لابد من عقلنة تسيير اموال الدولة، فإذا كان هذا المخطط حسب واضعيه لا يمكن تقييمه من الناحية المادية فكيف يمكن ان نحكم عليه بالنجاح او الفشل وان حقق بعض الاهداف تبقى ضبط الميزانية امر ضروري لكل سياسة؟.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. قانون رقم 10- 02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، ج ررقم 61 المؤرخة في 21 اكتوبر 2010.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات، الفترة التشريعية السادسة، الدورة العادية السادسة، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الاربعاء 28 افريل 2010،السنة الثالثة رقم 14، المؤرخة في 26 ماي 2010.
3. أبو الخير، م أ.(2012).الحماية القانونية للبيئة البحرية في القانون الدولي للبحار. القاهرة: دار ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع.
4. سكندري أ.(1995). أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ضوء القانون الدولي العام. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .الجزائر.
5. عبد الوارث ع ج.(2006). حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الدولية و الداخلية. السكندرية: المكتب الجامعي الحديث
6. مصطفى ب.(2006).اقتصادنا الفرصة المتبقية،ط1.جسور للنشر والتوزيع: الجزائر.
7. نعمان م ع.(2004).الحماية الدولية للبيئة البحرية دراسة قانونية خاصة بالبحر الأحمر. القاهرة: دار النهضة العربية.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Royer P.(2012.) geopolitique des mers et des oceans « qui tient la mer tient le monde ».paris :presse universitaires de France.

2. Grimes S.(2004).biodiversité marine et littorale algerienne ,projet sonatrach/LRSE algerie :eds Sonatrach

3. République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme « MATET ».(mars2009). quatriemme rapport national sur la mise en œuvre de la convention sur la diversité biologique au niveau national.algerie : MATET.

4. Nations unis , les océan source de vie, convention des nations unis sur le droit de la mer 21 Emme anniversaire (1982-2002.).

5. ROYER p . (12 octobre 2012).geopolitique de la mer et des oceans, ,www.diploweb.com/geoplitique-de-la-mer-et-des-html, consulté le 05/05/2015

6. FIORINA F.(12 juillet 2012).espace maritime un enjeu capitale pour la prosperité des nations,comprendre les enjeux strategiques,note hebdomadaire N° 76,ecole de management,grenoble. www.grenoble-em.com,Jean.consulté le 20/O1/2016

7. Vrai ou faux ? la foret est le poumon de la terre,www.linternaute.com/science/environnement/est-ce-que/06/poumon-terre/poumon-terre-shtml,consulté le 01/05/2015 .

8. Plus d'oxygene sur terre dans 100 ans,www.123 ocean.com/ocean/climat-fr/plus-oxygene-terre-moins-100-ans/,consulté le 1/05/2015 .

9. the National Fish and Wildlife Foundation and the Massachusetts Maritime Academy, understanding the importance of protecting the marine environment,sci.. http://static1.squarespace.com/static/5499bdeee4b0385fffdc1d4f/t/54aae749e4b09c6fe413701f/1420486473256/seafarers+guide-+protection.pdf,consulté le 20/02/2015.